● أخبار قصيرة

غوتيريش: روسيا قوة عظمى مؤثرة

في تصريحات أدلى بها مؤخرًا، شدد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية روسيا في عمل المنظمة الدولية. وأشار إلى التاريخ الطويل لمساهمات روسيا والاتحاد السوفيتي السابق في تأسيس وتطوير الأمم المتحدة.
وخلال حديثه مع وسائل الإعلام، وصف الأمين العام روسيا بأنها "قوة عظمى" ذات تأثير كبير على الساحة الدولية. كما لفت الانتباه إلى أن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة غالبًا ما تنبع من تفاعلات القوى العظمى.
وأكد الأمين العام على ضرورة الحفاظ على قنوات التواصل مفتوحة وتعزيز الحوار البناء بين جميع الأطراف. وشدد على أهمية السعي لإيجاد حلول للقضايا العالمية بدلاً من تفاقمها، مؤكدًا على دور الدبلوماسية في تحقيق هذا الهدف.

الوضع الإقتصادي الألماني في تدهور

تدهور الوضع الاقتصادي في ألمانيا بشكل مذهل في الأسابيع الأخيرة. كما تواجه الشركات حالة من الشك والتردد. هذه الظروف تؤثر أيضًا على الموظفين، و نظرًا للنقص الواسع في الطلبات، ترغب الشركات في ألمانيا في توظيف عدد أقل من الموظفين.
وأعلن معهد إيفو في ميونيخ يوم الأربعاء، في استطلاعه لآلاف المديرين، أن مقياس التوظيف ذي الصلة انخفض من ٩٦,٣ نقطة في مايو إلى ٩٥,٩ نقطة في يونيو. وقال كلاوس فولرابه، رئيس الدراسات في المعهد: "إن نقص الطلبات يمنع العديد من الشركات من زيادة عدد موظفيها. من المرجح أن يتم توظيف مقدمي الخدمات." كما انخفضت الإحصاءات في الصناعة: حيث قيل إن الشركات في هذا القطاع تفكر أكثر في تقليص الوظائف ولا يتم ملء الشواغر.

بايدن يثير الذعر في صفوف الديمقراطيين

تشير تقارير إعلامية إلى وجود حالة من القلق المتزايد داخل أروقة الحزب الديمقراطي الأمريكي.
وتأتي هذه المخاوف على خلفية الأداء المتواضع للرئيس جو بايدن في المناظرات الانتخابية الأخيرة. وفقًا لمصادر مطلعة، بدأت أصوات داخل الحزب تتعالى مطالبة بالنظر في خيارات بديلة لترشيح الرئاسة. وقد كشفت إحدى الصحف الأمريكية عن حالة من "الذعر" تسود بين صفوف الديمقراطيين، مما دفع البعض للتفكير جديًا في إمكانية تغيير المرشح. وأفادت التقارير أن عددًا من الاستراتيجيين المقربين من مرشحين ديمقراطيين محتملين قد تلقوا العديد من الرسائل أثناء المناظرات، تستفسر عن إمكانية ترشيح بدائل. ورغم عدم الكشف عن أسماء محددة، إلا أن هناك إصرارًا من قبل بعض الأطراف على ضرورة معالجة هذه المسألة بشكل حاسم.

واصلت اميركا فرض عقوبات اقتصادية على طالبان وجمدت أموال أفغانستان في البنوك العالمية

رغم التأكيد على العقوبات

ما هي دوافع أميركا لإستمرار إرسال «المساعدات» المالية لطالبان؟

الوفاق/ بعد عودة طالبان للحكم في أفغانستان في أغسطس ٢٠٢١، تغيرت جميع العلاقات الداخلية والخارجية لأفغانستان. فمع السيطرة الكاملة لطالبان على كامل الجغرافيا الأفغانية وتثبيت أسس حكمها، اتخذت دول المنطقة والدول خارج المنطقة نهجاً تفاعلياً مع الحذر تجاه الهيئة الحاكمة الجديدة في أفغانستان، مما يعكس قبول طالبان كواقع في مشهد المعادلات الأفغانية. بالطبع، كان لدى دول المنطقة والدول خارج المنطقة مطالب وتوقعات من طالبان، وضغطت على الإمارة الإسلامية لتحقيقها، لكنها لم تضع الخيار العسكري أو الدعم العلني للمعارضة المسلحة لطالبان في جدول أعمالها.
في هذه الأثناء، امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت قد اتخذت نهجاً سياسياً في الغالب تجاه طالبان منذ أوائل العقد ٢٠١٠ من خلال دعم افتتاح مكتب سياسي لطالبان، والتي انسحبت من أفغانستان في عام ٢٠٢١ نتيجة اتفاقية السلام مع هذه الجماعة، عن الاعتراف بحكومة طالبان. واصلت اميركا فرض عقوبات اقتصادية على طالبان وجمدت أموال أفغانستان في البنوك العالمية. لكن هل هذا النهج الاقتصادي المعلن للولايات المتحدة تجاه طالبان يمكن ملاحظته في الممارسة العملية أيضاً؟

استمرار المساعدات الاقتصادية

في تقريره الفصلي إلى الكونغرس الأمريكي في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣، قيّم المفتش العام الخاص بإعادة إعمار أفغانستان (سيغار) "مساعدات" اميركا لأفغانستان في السنتين من حكم طالبان في مختلف القطاعات. تشير بيانات هذا التقرير إلى انخفاض في "المساعدات" الأمريكية لأفغانستان تحت سيطرة طالبان في مجالات القوات الأمنية، والدعم الاقتصادي، والصحة، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة المخدرات، وفي المقابل، زيادة في المساعدات في مجالات التعليم والثقافة، والدعم للمنظمات الدولية، كما أشار المفتش العام في هذا التقرير إلى حوالي ١١ مليار دولار من النفقات الأمريكية في القطاعات خارج البرنامج الأفغاني، وفي الختام صرح بوضوح: "على الرغم من مرور أكثر من عامين على الانسحاب من أفغانستان، لا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح مالي لهذا البلد ولديها تفاعل كبير مع أفغانستان."
مع احتساب "المساعدات" الأمريكية خارج البرنامج، يبلغ إجمالي مساعدات هذا البلد لأفغانستان بعد وصول طالبان إلى السلطة ١٣,٦ مليار دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٠٪ فقط مقارنة بمتوسط المساعدات السنوية الأمريكية من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢١.

سداد ديون أفغانستان

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد أصول البنك المركزي الأفغاني في البنوك العالمية بعد وصول طالبان إلى السلطة في عام ٢٠٢١، إلا أنها في عام ٢٠٢٢ نقلت أكثر من ٣,٥ مليار دولار من الأصول المجمدة لهذا البلد إلى صندوق في سويسرا لاستخدامها في سداد الديون الخارجية لأفغانستان. كما قامت الولايات المتحدة، بعد وصول طالبان إلى السلطة، بتحويل أموال بشكل دوري من الأصول المذكورة إلى البنك المركزي الأفغاني. هذه الإجراءات الأمريكية،منعت انهيار الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة الأفغانية.
بالطبع، لم تكن الإجراءات والجهود الاقتصادية لحكومة طالبان بلا تأثير في الحفاظ على قيمة العملة الأفغانية، ولكن بلا شك فإن تعزيز العملة الوطنية الأفغانية بنسبة ٣٠٪ ، وتنفيذ مشاريع اقتصادية كبيرة مثل سد خاشرود بتكلفة ٣٠ مليون دولار، أمر مستحيل مع تقلص الاقتصاد الأفغاني وكذلك الميزانية السنوية البالغة ٣ مليارات دولار لحكومة طالبان.

الأهداف المعلنة

في تبرير المساعدات الاقتصادية المقدمة لأفغانستان تحت سيطرة طالبان، يذكر المفتش العام الخاص الأمريكي في تقريره المكون من ١٥٠ صفحة إلى الكونغرس الأمريكي الأسباب التالية:
- رفاهية وأمن المواطنين الأمريكيين.
- ضمان تعزيز طالبان للوفاء بالتزاماتها بشأن مكافحة الإرهاب وفقاً لاتفاقية الدوحة.
- ضمان التزام طالبان بتعهداتها في السماح بخروج المواطنين الأمريكيين والمرتبطين بهم من أفغانستان.
- معالجة الأزمة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان.
- دعم تشكيل حكومة شاملة.
- تشجيع طالبان على احترام حقوق الإنسان.

الأهداف الخفية

على الرغم من أن طالبان كانت منخرطة في حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها في أفغانستان خلال العقدين الماضيين، إلا أنه يجب أن نعلم أن نضال طالبان مع الولايات المتحدة في السنوات المذكورة كان بسبب احتلال أراضي أفغانستان من قبل الولايات المتحدة وحلفائها (وليس لأسباب أيديولوجية).
على هذا الأساس، فإن طالبان الآن في موقع الحكم، وبسبب حاجتها إلى الاعتراف وشرعية حكومتها، ترغب في إقامة علاقات وتفاعل مع جميع دول العالم، حتى مع أعدائها السابقين (الولايات المتحدة وحلفاؤها)، مع مراعاة بعض الاعتبارات. بالطبع، ليس لدى قادة طالبان آراء موحدة في هذا الصدد؛ فالبعض مثل الملا هبة الله آخوندزاده وتياره يتحدثون بصراحة عن استعدادهم للحرب مجدداً مع الولايات المتحدة، بينما يعلن البعض الآخر مثل سراج الدين حقاني بوضوح أنهم لا ينظرون إلى الولايات المتحدة كعدو.
الولايات المتحدة، مع علمها بهذه المواقف لقائد وممثلي طالبان، من ناحية تساعد الهيئة الحاكمة الحالية لهذا البلد من خلال دفع مستحقات أفغانستان، وتقديم "المساعدات" المالية، وبشكل عام منع انهيار الاقتصاد الأفغاني، وفي الوقت نفسه تجعل الاقتصاد الأفغاني معتمداً عليها، وتشجعهم على الالتزام بتعهداتهم في اتفاقية الدوحة. ومن ناحية أخرى، من خلال الحفاظ على استمرار الاتصال مع القوات المعارضة للإمارة الإسلامية وكذلك دعم تنظيم داعش خراسان الإرهابي، تذكر طالبان بأدوات الضغط الخاصة بها وتنبههم إلى عواقب عدم الالتزام باتفاقية الدوحة.
يشير تحليل بيانات تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (سيغار) إلى الكونغرس الأمريكي إلى استمرار "المساعدات" الاقتصادية الأمريكية لأفغانستان في العامين التاليين لوصول طالبان إلى السلطة. هذا الاستمرار في "المساعدات" يتعارض مع السياسة الاقتصادية المعلنة للولايات المتحدة تجاه أفغانستان.
اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، مع مراعاة مصالحها الوطنية والمنافسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية في أفغانستان، نهجاً مزدوجاً في مجال المساعدات الاقتصادية لأفغانستان بعد وصول طالبان إلى السلطة. على الرغم من أميركا تؤكد ظاهرياً على العقوبات الاقتصادية ضد طالبان، إلا أنها في الواقع تواصل تقديم "المساعدات" المالية لأفغانستان لأسباب متعددة وأهمها ضرورة خلق اعتماد طالبان عليها.

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، مع مراعاة مصالحها والمنافسات الجيوسياسية والجيواستراتيجية في أفغانستان، نهجاً مزدوجاً في مجال «المساعدات» الاقتصادية بعد وصول طالبان إلى السلطة

آسيا تترك الغرب وتتجه نحو الصين وروسيا

بلومبرغ: خلافاً لتوقعات الدول الغربية والعقوبات المفروضة على موسكو، دول اسيا تعزز تعاونها مع روسيا والصين

في عالم يشهد تغيرات جيوسياسية متسارعة، تبرز أهمية إعادة النظر في التحالفات الدولية والاستراتيجيات الاقتصادية. سلطت وكالة بلومبرغ الضوء على تحول جذري في موازين القوى العالمية، حيث تتجه دول آسيا نحو تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة، مع تعزيز علاقاتها مع روسيا والصين. يُظهر هذا التوجه رغبة المنطقة في تحقيق استقلالية أكبر والبحث عن فرص جديدة.
كتبت وكالة بلومبرغ الإخبارية أن الدول الآسيوية تقلل تدريجياً من اعتمادها على الولايات المتحدة، وتغير سياساتها السياسية والاقتصادية بهدف تعزيز علاقاتها مع روسيا والصين. يذكر هذا التحليل أن دول المنطقة، خلافاً لتوقعات الدول الغربية والعقوبات المفروضة على موسكو، تعزز تعاونها مع روسيا والصين بشكل خاص، مما سيجلب لها فوائد اقتصادية كبيرة.
بالإضافة إلى ذلك، تذكر الوكالة نية ماليزيا للانضمام إلى مجموعة بريكس كمثال على إضعاف اعتماد الدول الآسيوية على الغرب، وتكتب أن هذه المجموعة، التي تلعب موسكو وبكين دوراً أساسياً في تطويرها، أصبحت بديلاً لصندوق النقد الدولي الذي دمر اقتصاد آسيا في التسعينيات. وفقاً لكاتب المقال، نشأت شكوك بين الدول الآسيوية حول القيم الديمقراطية الغربية، خاصة عندما يتعلق الأمر بمعايير والتزامات الدول الديمقراطية. وبالتالي، فإن المنطقة ترسم بشكل متزايد مسار حركتها المستقبلية بناءً على مصالحها الخاصة، كما ينبغي أن يكون.

قبل ذلك، أعلن أنور إبراهيم، رئيس وزراء ماليزيا، في منتصف يونيو أن بلاده ستبدأ قريباً العملية الرسمية للانضمام إلى مجموعة بريكس. بعد ذلك، أكد يوري أوشاكوف، مستشار الرئيس الروسي، أن ماليزيا وتايلاند قدمتا طلباً للانضمام إلى بريكس.
سبق لبلومبرغ أن ذكرت أن توسيع بريكس سيحول هذا التحالف إلى ثقل موازن قوي لمجموعة السبع. وفقاً للمحللين، فإن توسيع بريكس لا يزال إجراءً سياسياً أكثر منه اقتصادياً. ومع ذلك، يعتقدون أن انضمام منتجي الطاقة الكبار يمكن أن يمنح بريكس فرصة لخلق تحدٍ أكثر جدية لهيمنة الدولار على سوق النفط والغاز العالمي وزيادة قوتها الاقتصادية.